الأمم المتحدة

A/AC.109/2019/11

الجمعية العامة

Distr.: General
8 March 2019
Arabic
Original: French

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية ٤

ثانيا – الميزانية ١٠

ثالثا – الحالة الاقتصادية ١١

ألف – لمحة عامة ١١

باء – الموارد المعدنية ١٢

جيم – التشييد والصناعة ١٣

دال – الزراعة وصيد الأسماك ١٣

هاء – النقل والاتصالات ١٣

واو – السياحة والبيئة ١٤

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، وبخاصة من حكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع التالي: www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml.

120419 040419 19-03948 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رابعا – الحالة الاجتماعية ١٥
ألف – لمحة عامة ١٥
باء – العمالة ١٧
جيم – التعليم ١٨
دال – الصحة ٢٠
خامسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ٢١
سادسا – موقف الدولة القائمة بالإدارة ٢٢
سابعا – نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة ٢٢
ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ٢٢
باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ٢٣
جيم – القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ٢٣
المرفق – خريطة كاليدونيا الجديدة ٢٤

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، تديره فرنسا. أما الدستور الفرنسي فيمنحها مركز إقليم يقع ما وراء البحار وذي طابع خاص ومتمتع بحكم ذاتي مُعزَّز.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: السيد تييري لاتاست، المفوض السامي للجمهورية (منذ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

الموقع الجغرافي: تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو ٥٠٠ ١ كيلومتر شرقي أستراليا و ٨٠٠ ١ كيلومتر شمالي نيوزيلندا. وهي تتكون من الجزيرة الرئيسية غراند تير، وجزر باين، وأرخبيل بيليب، وجزر هيون وسربرايز، وتشيسترفيلد، وشعاب بيلون، وجزر لويالتي (ماريه، وليفو، وتيغا، وبوتون – بوبريه، وأوفيا)، وجزيرة والبول، وجزر أستيرولاب، وجزر ماثيو وفيرن أو هنتر، فضلا عن جزر صغيرة بالقرب من الشاطئ. وتضم أيضا عدة جزر صغيرة غير مأهولة تقع شمالي جزر لويالتي.

المساحة: ٥٧٥ ١٨ كيلومترا مربعا (مجموع مساحة الإقليم)؛ و ٧٥٠ ١٦ كيلومترا مربعا (مساحة جزيرة غراند تير).

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٥٤٣ ٤٢٢ ١ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٧٦٧ ٢٦٨ نسمة (تعداد السكان لعام ٢٠١٤).

متوسط العمر المتوقع: ٨٠,١ سنة للنساء و ٧٤,٤ سنة للرجال (٢٠١٥).

التكوين العرقي: يتكون سكان الإقليم من الميلانيزيين، وهم أساسا من الكاناك (٣٩,١ في المائة)؛ ومن المقيمين المنحدرين من أصول أوروبية، وهم أساسا من أصول فرنسية (٢٧,٢ في المائة)؛ ومن الواليزيين والفوتونيين (٨,٢ في المائة)؛ والتاهيتيين (٢,١ في المائة)؛ والإندونيسيين (١,٤ في المائة)؛ والفيتناميين (٠,٩ في المائة)؛ والفانواتويين (٠,٩ في المائة)؛ وأخيرا من السكان الذين يصنفهم المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية بأنهم ”سكان من أصول أخرى“ (٢١,٢ في المائة).

اللغات: اللغة الرسمية هي الفرنسية. ويُستخدم ما يناهز ٢٧ لغة كاناكية محلية في مناطق جغرافية معلومة جيدا. وينص اتفاق نوميا على أن لغات الكاناك، إلى جانب اللغة الفرنسية، هي لغات التعليم والثقافة.

العاصمة: نوميا، التي تقع جنوب جزيرة غراند تير.

رئيس حكومة الإقليم: فيليب جيرمان (منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

الأحزاب السياسية الرئيسية: يضم الكونغرس خمس فرق سياسية (يُشترط أن يتشكل الفريق من ٦ أعضاء لكي يُعترف به). والفرق الثلاث غير المؤيدة للاستقلال هي حزب كاليدونيا معًا، وحزب الجمهوريون الكاليدونيون والتجمع الجمهوري، وحزب الحركة الشعبية الكاليدونية. والفريقان المؤيدان للاستقلال هما فريق حزب الاتحاد الكاليدوني – جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع

الأحزاب القومية (حزب الاتحاد من أجل بناء جزر لوايوتي وحزب الدينامية الوحدوية الجنوبية وحزب العمال)؛ وفريق حزب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال وحزب تحرير الكاناك.

الانتخابات: أُجريت آخر انتخابات وطنية في ٢٣ نيسان/أبريل و ٧ أيار/مايو ٢٠١٧ (الانتخابات الرئاسية) وفي ١١ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (الانتخابات التشريعية). وأجريت آخر انتخابات محلية في ٢٣ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤ (الانتخابات البلدية) و ١١ أيار/مايو ٢٠١٤ (انتخابات المقاطعات). وجرى الاستفتاء على حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

البرلمان: كونغرس كاليدونيا الجديدة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣,٥٣ ملايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (٢٠١٦)، أو ما يعادل ٥٨١ ٢٩ يورو.

معدل البطالة: ١٤,٧ في المائة (٢٠١٤).

الاقتصاد: الصناعات الاستخراجية (ولا سيما النيكل)، والبناء، والسياحة.

العملة: فرنك الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (بسعر صرف ثابت يعادل ٨,٣٨ يورو لكل ٠٠٠ ١ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ).

لمحة تاريخية موجزة: اكتشف القبطان البريطاني جيمس كوك جزيرة غراند تير في عام ١٧٧٤، وسماها ''كاليدونيا الجديدة''. وضمَّت فرنسا هذا الإقليم في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣. وفي عام ١٩٤٢، قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشئ في كاليدونيا الجديدة قواعد عسكرية لها في المحيط الهادئ. وكان نحو ٠٠٠ ٢٠ جندي نيوزيلندي يتمركزون في كاليدونيا الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٦، جعلت فرنسا كاليدونيا الجديدة إقليما من أقاليمها في ما وراء البحار مع منحها حكما ذاتيا محدودا. وشهدت سبعينات القرن الماضي نشاطا قويا لحركة المؤيدين للاستقلال، بلغ ذروته باندلاع أعمال عنف ''أحداث'' في الثمانينات من القرن الماضي. وفي عام ١٩٨٨، أفضى توقيع اتفاقات ماتينيون إلى إنشاء ثلاث مقاطعات من أجل استعادة توازن القوى. وبعد عشر سنوات، أي في عام ١٩٩٨، نصَّ اتفاق نوميا على إرساء حكم ذاتي تدريجي للإقليم وعلى إجراء استفتاء بشأن حصول الإقليم على السيادة الكاملة، أجري في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ – كاليدونيا الجديدة إقليم ذو طابع خاص في إطار الجمهورية الفرنسية، تخضع لأحكام الباب الثالث عشر من الدستور (الأحكام الانتقالية المتعلقة بكاليدونيا الجديدة). وأنيك جيراردان، الوزيرة الفرنسية لشؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، هي الوزيرة المسؤولة عن كاليدونيا الجديدة، وتتولى بهذه الصفة الإشراف على تنسيق عمل الحكومة الفرنسية وتنفيذ إجراءاتها في إطار احترام الصفة القانونية للإقليم واحترام شكل تنظيمه. ويمثل الدولة القائمة بالإدارة في الإقليم مفوض سام مخوَّل له ممارسة سلطات الجمهورية في كاليدونيا الجديدة. ويشغل تييري لاتاست ذلك المنصب حاليا. ووفقا للقانون

التنظيمي رقم ٩٩-٢٠٩ المتعلق بكاليدونيا الجديدة، المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، تحتفظ الدولة القائمة بالإدارة بصلاحيات في عدة مجالات منها العلاقات الدبلوماسية، وضبط الهجرة وشؤون الأجانب، والعملة، والخزانة، والتجارة، والدفاع، والعدالة، وحفظ القانون والنظام. وفي مجال الدفاع، يمارس المفوض السامي المهام المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل. وفي كاليدونيا الجديدة قاعدة جوية وقاعدة بحرية وفوج مشاة، بمجموع قوات يبلغ حوالي ٧٠٠ ١ فرد عسكري. وتعمل القوات المسلحة لكاليدونيا الجديدة في إطار مهام السلطة السيادية للدولة القائمة بالإدارة وتقدم الدعم إلى الحكومة الكاليدونية في ممارسة مسؤولياتها في مجال الدفاع المدني. وتقع على عاتق الدولة القائمة بالإدارة مهمة حفظ القانون والنظام، وهي مهمة يضطلع بها أفراد الشرطة الوطنية (حوالي ٤٠٠ شرطي) وقوات الدرك (حوالي ٨٠٠ دركي، بما في ذلك السرايا المتنقلة).

٢ - ويخضع الإقليم للنظام القضائي المعمول به داخل الدولة القائمة بالإدارة، لكنه يتسم ببعض السمات المميزة مثل إلزامية اللجوء، أمام المحاكم المدنية، إلى محكَّمين عرفيين في حالات المنازعات بين الأشخاص الخاضعين لنظام الحالة المدنية العرفي. ومقر محكمة الاستئناف في العاصمة نوميا. وتقدَّم طلبات النقض إلى محكمة النقض الوطنية.

٣ - وقد أُنشئت حركة الكاناك المؤيدة للاستقلال في السبعينات من القرن الماضي في سياق عملية إنهاء الاستعمار التي كانت جارية في أفريقيا وأوقيانوسيا، وبوصفها ردة فعل على انتقال أعداد كبيرة من السكان القادمين من فرنسا في نهاية الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي. وفي عام ١٩٨٤، تأسست جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني ابتغاء توحيد الأحزاب المؤيدة للاستقلال، وشكلت في العام نفسه حكومة مستقلة مؤقتة. وفي الفترة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨، قضى نحو ٨٠ شخصا حتفهم في مواجهات عنيفة وقعت بين المؤيدين للاستقلال ومناهضيه. وتوقفت أعمال العنف بتوقيع اتفاقات ماتينيون في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بين جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، الحزب المؤيد لبقاء الإقليم في إطار السيادة الفرنسية، والحكومة الفرنسية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اتفاقات ماتينيون واتفاق نوميا لعام ١٩٩٨ في وثائق العمل السابقة التي أعدتها الأمانة (انظر، على سبيل المثال، A/AC.109/2016/11).

٤ - وبموجب أحكام اتفاق نوميا، التزمت فرنسا بنقل صلاحيات محدَّدة، باستثناء الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية، إلى حكومة كاليدونيا الجديدة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٨. وينص الاتفاق أيضا إجراء استفتاء بشأن حصول كاليدونيا على السيادة الكاملة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، على ألا يجرى خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية كونغرس كاليدونيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وتمثل موضوع الاستفتاء، بموجب أحكام الاتفاق، في نقل الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية، والحصول على الصفة القانونية الدولية بمسؤولية كاملة؛ وتنظيم تحويل المواطنة إلى جنسية. وكان أمام الكونغرس مهلة حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٨ كي يطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه (٣٣ عضوا من أصل ٥٤ عضوا)، تنظيم الاستفتاء بشأن الحصول على السيادة الكاملة. وبعد انقضاء هذه المهلة، تحدِّد الدولة القائمة بالإدارة موعد الاستفتاء.

٥ - وخلال زيارة رئيس وزراء فرنسا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، دعا الجهات الفاعلة السياسية في كاليدونيا إلى المشاركة في الحوار ودعا الكونغرس إلى تحديد موعد للاستفتاء وصياغة السؤال بطريقة تكون واضحة ومفهومة. وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب تبسيط السؤال بشكل كبير وصياغته بطريقة ثنائية.

٦ - وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨، قرر كونغرس كاليدونيا الجديدة أن يتم إجراء الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي اجتماع لجنة الموقعين على اتفاق نوميا الذي عقد في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، قام الشركاء السياسيون في كاليدونيا، بالاتفاق مع الدولة القائمة بالإدارة، بوضع الصيغة النهائية للسؤال المطلوب طرحه فيما يخص الاستفتاء، على النحو التالي: ”هل تريد أن تحصل كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة وتصبح مستقلة؟“

٧ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعلنت اللجنة المشرفة على تنظيم وإجراء الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة نتائج الاستفتاء، الذي أجري في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بمشاركة ٨١,٠١ في المائة من الناخبين، أو ١٤١ ٠٩٩ ناخبا من أصل ١٦٥ ١٧٤ ناخبا مسجلا في ٢٨٤ مركزا للاقتراع. وقد أسفر الاستفتاء عن رفض السيادة الكاملة والاستقلال، حيث صوّت ٧٣٤ ٧٨ ناخبا، أو ٥٦,٦٧ في المائة من الأصوات تأكيدًا و ١٩٩ ٦٠ ناخبا، أو ٤٣,٣٣ في المائة نفيًا.

٨ - وعملا باتفاق نوميا، في حال رُفض طلب الحصول على الاستقلال، يمكن تنظيم استفتاء ثان في عام ٢٠٢٠ بناء على طلب ثلث أعضاء الكونغرس (١٩ عضوا). وفي حالة الرفض من جديد، يمكن تنظيم استفتاء ثالث في عام ٢٠٢٢ بنفس الشروط. أما إذا ظلت النتيجة سلبية، فيجب أن يجتمع أطراف الاتفاق للنظر في الوضع الناجم عن ذلك. ويرد النص الكامل لاتفاق نوميا في ورقة العمل لعام ١٩٩٨ (A/AC.109/2114، المرفق).

٩ - ويتألف كونغرس كاليدونيا الجديدة من ٥٤ عضوا ويضم جزءا من الأعضاء المنتخبين في كل من مجالس المقاطعات الثلاث (١٥ من أصل ٢٢ عضوا منتخبين من مقاطعة الشمال، و ٣٢ من أصل ٤٠ عضوا منتخبين من مقاطعة الجنوب، و ٧ أعضاء من أصل ١٤ عضوا منتخبين من مقاطعة جزر لوايالتي).

١٠ - وعملا باتفاق نوميا، أُنشئت مجموعة من المؤسسات ابتغاء تأكيد الاعتراف الكامل بشعب الكاناك، هوية وثقافة. وهناك ثمانية مجالس عرفية، يمثل كل منها منطقة عرفية. ومن جهة أخرى، فإن مجلس الشيوخ العرفي، الذي تشمل ولايته الإقليم كله وتكون رئاسته تناوبية، يتألف من ١٦ عضوا يختار كل مجلس منها عضوين. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يستشير الجهازان التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة مجلسَ الشيوخ في كل المسائل المتعلقة بهوية الكاناك، ولكن المجلس لا يملك صلاحية تشريعية. وتخصص لمجلس الشيوخ ميزانية لأداء عمله (المادة ١٤٧ من القانون التنظيمي رقم ٩٩-٢٠٩).

١١ - والأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة تنقسم إلى قسمين: تيار يؤيد بقاء كاليدونيا الجديدة في إطار السيادة الفرنسية وتيار يؤيد الاستقلال، مع وجود فروق دقيقة داخل كل من التيارين. ومنذ انتخابات عام ٢٠١٤، أصبح الكونغرس يتألف من ٢٩ عضوا غير مؤيدين للاستقلال و ٢٥ عضوا مؤيدين له. ويتيح هيكل الكونغرس للممثلين المنتخَبين تشكيل تحالفات استنادا إلى انتماءاتهم السياسية. والفرق السياسية داخل الكونغرس، وفقا لموقعها الشبكي، هي: حزب كاليدونيا معًا، ١٥ مقعدا؛ والجمهوريون الكاليدونيون، ٧ مقاعد؛ والتجمع الجمهوري (الحركة الشعبية الكاليدونية) ٦ مقاعد؛ وحركة الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وتجمع الأحزاب القومية ١٣ مقعدا؛

والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال، ٩ مقاعد. وهناك أربعة أعضاء غير مسجلين. وانتُخب غيل يانو رئيسا للكونغرس في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨.

١٢ - وبعد استقالة فيليب دينوايي، الذي اختار أن يشغل منصبه كنائب، انتخب الكونغرس الحكومة الخامسة عشرة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧. وتُنتخب الحكومة بنظام التمثيل النسبي وتتكون من ١١ عضوا: ستة أعضاء من الفريقين غير المؤيدين للاستقلال (بمن فيهم خمسة أعضاء من الفريق المشترك (انظر A/AC.109/2018/11) وعضو واحد من حزب الجمهوريين الكاليدونيين، وخمسة أعضاء مؤيدين للاستقلال (من بينهم ثلاثة أعضاء من حزب الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية وعضوين من حزب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكاناك. وأُعيد في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تعيين فيليب جيرمان (عضو الفريق المشترك)، الذي كان قد انتخب لأول مرة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

١٣ - وهناك عدة هيئات ناخبين في كاليدونيا الجديدة، وهي: هيئة الناخبين العامة وهيئة الناخبين الخاصة لانتخابات الكونغرس ومجالس المقاطعات وهيئة ناخبين خاصة دعيت للمشاركة في الاستفتاءات المتعلقة بالوضع النهائي بموجب اتفاق نوميا (انظر A/AC.109/2015/15). ووفقا لما ذكرته السلطة القائمة بالإدارة فإن هيئة الناخبين هذه كانت قد شُكّلت للمرة الأولى في عام ٢٠١٦. وهي تتألف من ١٧٤ ١٥٤ ناخبا، وقد شاركت في الاستفتاء الذي أجري في ٤ تشرين الثاني/يناير ٢٠١٨. وتشمل جميع الناخبين الذين يمكنهم إثبات ارتباطهم القوي والمتواصل بالإقليم، إما نتيجة لمشاركتهم في استفتاء عام ١٩٩٨، أو نتيجة لحيازتهم للحالة المدنية العرفية، أو بسبب مدة إقامتهم (٢٠ سنة قبل تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، أو بسبب كون المركز الرئيسي لمصالحهم المادية والمعنوية هو كاليدونيا الجديدة.

١٤ - ومنذ عام ١٩٩٩، ما فتئ تشكيل هيئة الناخبين لانتخابات المقاطعات موضوع نقاشات سياسية وقانونية محتدمة بين مؤيدي الاستقلال ومؤيدي بقاء كاليدونيا الجديدة ضمن السيادة الفرنسية (انظر A/AC.109/2014/20/Rev.1). وكل سنة، تقوم اللجان الإدارية الخاصة، التي يرأسها أعضاء في السلطة القضائية، بتحديث القوائم الانتخابية الخاصة للناخبين الذين يحق لهم المشاركة في انتخاب أعضاء الكونغرس وأعضاء المجالس. وتضمُّ كل لجنة من هذه اللجان أيضا مندوبا عن الإدارة يعينه المفوض السامي للجمهورية، ومندوبا عن رئيس البلدية، وممثلَيْن عن ناخبي البلدية (واحد من مؤيدي الاستقلال وواحد من مناهضي الاستقلال).

١٥ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن المسألة الانتخابية تثير في كاليدونيا الجديدة جدلا وتوترا بين الأحزاب المؤيدة للاستقلال وتلك غير المؤيدة له. ويعتبر ممثلو الفرق السياسية المؤيدة للاستقلال أن ثمة أشخاصا سُجّلوا بدون وجه حق في قوائم الانتخابات الخاصة للمقاطعات، ولذلك يقدمون إلى المحكمة الابتدائية في نوميا طعونا يطلبون فيها شطب أسماء أولئك الأشخاص من القوائم. وفي الوقت نفسه، تُقدَّم طلبات لتسجيل الأشخاص الذين ينتمون إلى طائفة الكاناك.

١٦ - وعقب اجتماع لجنة الموقعين على اتفاق نوميا المعقود في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ومن أجل تمكين السكان المعنيين في المشاركة في الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على كامل سيادتها، الذي جرى في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اعتمد البرلمان الفرنسي القانون التنظيمي رقم

٢٠١٨-٢٨٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بشأن الاستفتاء على حصول كاليدونيا الجديدة على كامل سيادتها، كما أصدرت الحكومة الفرنسية مراسيمه التنفيذية في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يتمثَّل الهدف من تلك التدابير الاستثنائية المعتمدة في عام ٢٠١٨، في ما يلي:

(أ) *تحديد فترات لإجراء تنقيحات إضافية على قوائم المرشحين الانتخابية في كاليدونيا الجديدة*. ونظرًا لأن الإدراج في القائمة الانتخابية العامة شرط أساسي للإدراج في القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء، فقد أنشئ – للمرة الأولى في فرنسا – إجراء للإدراج التلقائي لجميع الأشخاص البالغين المقيمين في كاليدونيا الجديدة في القائمة الانتخابية العامة، وذلك تيسيرا لإدراجهم المحتمل في القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء. وتم الانتهاء من التنقيح الإضافي لقائمة الانتخابات العامة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ونتيجة لذلك أُدرجت أسماء ٣٩١ ١٥ ناخبا بشكل تلقائي، كما أُدرجت أسماء ٣٧٠ ناخبًا بناءً على طلب اختياري. وإثر التنقيح الإضافي في عام ٢٠١٨، بلغ عدد الناخبين على القائمة العامة ١٠٥ ٢١٠ ناخبين. واكتمل التنقيح الإضافي للائحة الانتخابية لانتخاب أعضاء الكونغرس ومجالس المقاطعات في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، نجم عنه إدراج ٣٧٦ ٤ ناخبا في القائمة الانتخابية، في حين أدرجت أسماء ٣٩٥ ١٢ شخصا في القائمة التكميلية للأشخاص غير المؤهلين للتصويت في انتخابات مجالس المقاطعات والكونغرس. وبلغ عدد الناخبين على القائمة الخاصة للمجالس المحلية ٦٧٨ ١٦٧ ناخب في ختام ذلك التنقيح الإضافي. وتم الانتهاء من التنقيح الإضافي للقائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، نجم عنه إدراج ٢٢٢ ١١ ناخب بشكل تلقائي، وأدرج ٧٠٦ ناخبين بناء على طلب اختياري؛

(ب) *إتاحة الإدراج التلقائي لفئة من الناخبين الذين يُفترض أن تكون كاليدونيا الجديدة هي المركز الرئيسي لمصالحهم المادية والمعنوية*. وبموجب الفقرة ٢ من المادة ٢١٨-٢ من القانون التنظيمي رقم ٩٩-٢٠٩ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ بشأن كاليدونيا الجديدة، بصيغته المعدلة بموجب القانون التنظيمي رقم ٢٠١٥-٩٨٧ المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ بشأن الاستفتاء على حصول كاليدونيا الجديدة على كامل سيادتها، فإن الناخبين المؤهلين للإدراج التلقائي في القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء هم المدرجون في القائمة الانتخابية الخاصة لاستفتاء عام ٩٩٨، والخاضعون لنظام الحالة المدنية العرفي أو كانوا خاضعين له في السابق، والمولودون في كاليدونيا الجديدة الذين يفترض أن تكون كاليدونيا الجديدة هي المركز الرئيسي لمصالح المادية والمعنوية، شريطة أن يستوفوا شروطًا معينة (لا سيما إدراجهم بشكل تلقائي أو اختياري في القائمة الانتخابية الخاصة لانتخاب أعضاء الكونغرس ومجالس المقاطعات). ووفقًا للقرارات التي اتخذتها لجنة الموقعين في اجتماعها المعقود في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وافق الشركاء الكاليدونيون على أن الناخبين المولودين في كاليدونيا الجديدة والذين يفترض أن تكون كاليدونيا الجديدة هي المركز الرئيسي لمصالحهم المادية والمعنوية والمؤهلين للإدراج في القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء بموجب الفقرة (د) من المادة ٢١٨ من القانون التنظيمي رقم ٩٩-٢٠٩، يمكن إدراجهم تلقائيًا في القوائم من قبل اللجان الإدارية الخاصة إذا كانوا يقيمون بشكل مستمر في كاليدونيا الجديدة منذ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥. وكان يتعين إثبات هذا الإقامة عن طريق التحقق من ملفات الحالات في صندوق تعويضات الاستحقاقات الأسرية، وتعويضات العمال وتأمين الموظفين في كاليدونيا الجديدة (تغطي المعلومات المسجلة في ملفات الحالة ١٢ في كل ربع من أرباع السنة)؛

(ج) *إنشاء مراكز الاقتراع في الخارج، والمعروفة باسم ”مراكز الاقتراع الخارجية“، في نوميا للناخبين من بلديات بيليب، وجزر باين، وليفو، وماريه، وأوفيا*. وتنص المادة ٣ من القانون التنظيمي رقم ٢٠١٨-٢٨٠ على نظام لتسجيل الناخبين عند الطلب، كاستثناء من القانون العام، للناخبين من نفس هذه البلديات لتمكينهم من التصويت في نوميا. ومعظم هؤلاء الناخبين، المسجلين في بلديات المنشأ، يعيشون ويعملون في نوميا أو في البلديات المجاورة لها. ومن بين ٩٧٩ ٢٣ ناخباً من هذه البلديات الخمس المدرجين في قائمة الانتخابات الخاصة للاستفتاء في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، فضَّل ٢٥٣ ٣ ناخبا (١٣في المائة) التسجيل في نوميا. ومن هذا العدد، مارس ٠١٨ ٣ شخصاً (٩٢ في المائة) حقهم في التصويت عمليًا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛

(د) *إنشاء آلية خاصة، كاستثناء من القانون العام، للتصويت بالوكالة*. وتنص المادة ٤ من القانون التنظيمي رقم ٢٠١٨-٢٨٠ على آلية خاصة تنظم التصويت بالوكالة في الاستفتاء، كاستثناء من القانون العام. وأُذن بالتصويت بالوكالة للأشخاص المحتجزين (غير المؤهلين للتصويت) والأشخاص الذين أمكنهم إثبات عدم قدرتهم على السفر أو التصويت شخصيًا. وأثناء الاستفتاء الذي أجري في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، استخدم طريقة التصويت هذه ٠٤٥ ٧ ناخبا، أو ما يقرب من ٥ في المائة من إجمالي الناخبين البالغ ٠٩٩ ١٤١ ناخبا.

١٧ - وتنص المادة ٢١٩ من القانون التنظيمي رقم ٩٩-٢٠٩ على إنشاء لجنة، تتألف من أعضاء في الجهاز القضائي، لمراقبة تنظيم وإجراء الاستفتاء. وتولت اللجنة المسؤولية عن أمور منها إجراء التصويبات اللازمة على اللائحة الانتخابية الخاصة للاستفتاء من أجل كفالة سلامة القائمة. وقررت اللجنة أن تسجل، في الفترة ما بين ١ أيلول/سبتمبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عشية الاستفتاء، الناخبين الذين كان ينبغي إدراجهم تلقائيًا في القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء والذين لم يدرَجوا فيها خلال فترات التنقيح لعام ٢٠١٨. وبالتالي، تم تسجيل ٤٨٩ ناخبا إضافيا إثر الفترتين المتتاليتين من التنقيح السنوي. وأتيحت للناخبين فرصة استثنائية لإدراج أسمائهم في القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عندما أُجري الاستفتاء. نتيجة لذلك، تم تسجيل ٩٧ ناخبا إما من قبل لجنة الرصد أو من قبل المحكمة الابتدائية.

١٨ - وقدمت الدولة القائمة بالإدارة الإحصاءات التالية بشأن القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء، لغاية ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تاريخ التصويت. فمن بين ١٥٤ ١٧٤ ناخبا في القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء:

- أدرج تلقائيًا ٨٠٩ ١٦٧ ناخبًا، منهم ٣٤٦ ٨٥ من النساء و ٤٦٣ ٨٢ من الرجال؛
- أضيف بطلب اختياري ٣٤٥ ٦ ناخبا، منهم ٠٠١ ٣ امرأة، و ٣٤٤ ٣ رجلا.

١٩ - يتكون الناخبون من ٤٥٣ ١٥٢ شخصا من السكان الأصليين و ٧٠١ ٢١ شخصا من السكان غير الأصليين. ومن بين الناخبين المدرجين في القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء، هناك ١٢٠ ٨٠ ناخبا، يمثلون ٤٦ في المائة من الناخبين، سواء من يخضع لنظام الحالة المدنية العرفي أو من كان خاضعا له في السابق.

٢٠ - ووفقا أيضا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد تمت تعبئة فريق مكون من ١٣ خبيرا من الأمم المتحدة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ للعمل على تخفيف حدة التوترات المحتملة. وأيضا لفترة مُدِّدت بشكل

استثنائي في عام ٢٠١٨ (من نهاية شباط/فبراير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، مع مراعاة الفترات المتتالية من التنقيح السنوي للقوائم الانتخابية الخاصة). وشارك الخبراء في اجتماعات اللجان الإدارية بوصفهم شخصيات مستقلة ذات أهلية، وذلك في إطار تنقيح قائمة الناخبين الخاصة للمقاطعات وإعداد القائمة الخاصة للاستفتاء بشأن تقرير المصير. وأصدرت هذه البعثة تقريرين منفصلين في عام ٢٠١٦ وتقريرا واحدا في عام ٢٠١٧، وقدمت توصيات لتحسين طرائق عمل اللجان الإدارية الخاصة. وقد صدرت ثلاثة تقارير في عام ٢٠١٨.

٢١ - وخلال الاجتماعين اللذين عقدتهما لجنة الموقعين في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، أعرب الشركاء السياسيون الكاليدونيون عن رغبتهم في أن يتواجد خبراء الأمم المتحدة أثناء إجراء الاستفتاء. وبالنتيجة وبناء على طلب الدولة القائمة بالإدارة أوفدت الأمانة العامة للأمم المتحدة فريقا من الخبراء لرصد الاستفتاء. وبناء على طلب حكومة كاليدونيا الجديدة وبموافقة من الدولة القائمة بالإدارة، أوفد منتدى المحيط الهادئ لجنته الوزارية إلى كاليدونيا الجديدة لرصد الاستفتاء وتقديم ما استجد من معلومات عن تنفيذ اتفاق نوميا.

ثانيا - الميزانية

٢٢ - حسبما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الحالة المالية للإقليم قد ساءت منذ عام ٢٠١٢. وقد بلغ مؤشر مناخ الأعمال أدنى مستوى له في الربع الأول من عام ٢٠١٦، ولا يزال عند مستوى منخفض رغم ما سُجل من انتعاش طفيف في الربع الثالث من عام ٢٠١٧. أما التطورات القطاعية فهي متضاربة: فمن جهة، هناك نمو في قطاع السياحة والأنشطة المتصلة بها (المطاعم والأنشطة الفندقية)؛ ومن جهة ثانية، هناك تراجع في قطاع البناء والأشغال العامة والخدمات المقدمة للمؤسسات التجارية.

٢٣ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن كاليدونيا الجديدة تواجه تحديا مزدوجا يتمثل في ضمان استقرارها المالي في أعقاب انخفاض الإيرادات، وفي المشاركة بقوة أكبر في تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وتحقيقا لهذه الغاية، نجحت الحكومة في خفض مصروفاتها التشغيلية العامة بمقدار ٣٤ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ تشمل ٦,٥ بلايين فرنكا من ميزانيتها الخاصة. في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ وعملت على تعزيز رأس المال المتداول في مؤسساتها العامة، ولا سيما مكتب البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والمؤسسة المستقلة لإدارة ميناء كاليدونيا الجديدة في نوميا. ورغم أن الهدف من ذلك لعام ٢٠١٧ تمثّل في الحفاظ على استثمارات بقيمة ٩,٥ بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (ما يقرب من ٨٣ مليون دولار)، من أجل تلبية جملة أمور منها تمويل البنى التحتية الضرورية (وبخاصة محطة توليد الكهرباء الجديدة التابعة لشركة Nickel-SLN وسد أُويني)، فقد انخفضت النفقات الرأسمالية بمقدار ٦,٧ بلايين فرنكا مقارنة بعام ٢٠١٦. ويُتوخى أيضا تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والضريبية في إطار برنامج مشترك بين أرباب العمل والعمال، والفرق السياسية في الكونغرس والحكومة المحلية، بهدف الانتقال من نموذج نمو يستند إلى الاستثمارات الأجنبية إلى نموذج نمو يستند إلى التنمية المحلية.

٢٤ - وعلى المستوى الضريبي، صوّت الكونغرس على قانونين محليين في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، يهدف أولهما إلى فرض ضريبة على الاستهلاك يدفعها الجميع لكي تحل محل الضرائب والمساهمات السبعة المطبقة حاليا؛ ويتعلق ثانيهما بالمنافسة والقدرة التنافسية والأسعار، ويسمح أساسا بأن تنظم الحكومة

الأسعار في حال اختلال المنافسة أو نشوء صعوبات في التوريد أو خروج أسعار السلع الأساسية عن الحد المعقول أو حدوث أزمة كبرى. ووضعت الجماعة المحلية أيضا خطة مستعجلة لدعم العمالة تتضمن تدابير لتعزيز الاستثمار وخطة لدعم الصادرات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الذي ظل لفترة طويلة مرتكزا على قطاع تعدين النيكل. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الكونغرس قد اعتمد بالإجماع في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦ مخططا لتنمية وتهيئة كاليدونيا الجديدة المعروف باسم ”كاليدونيا الجديدة في أفق عام ٢٠٢٥“.

ثالثا – الحالة الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

٢٥ – اقتصاد كاليدونيا الجديدة من أغنى الاقتصادات في جزر المحيط الهادئ، حيث قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ بمبلغ ٣,٥٣ ملاين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (٥٨١ ٢٩ يورو). وتعود هذه السمة الخاصة جزئيا إلى ما يضطلع به تعدين النيكل وتجهيزه من دور هام في اقتصاد الجزيرة. ويمثل إنتاج النيكل أكثر من ٩٥ في المائة من عائدات التصدير. لكن توزيع الدخل في الإقليم ما زال يسجل وجود تفاوت كبير فيما بين المناطق، ذلك أن ٩٠ في المائة من مجموع النفقات والموارد تتركز في مقاطعة الجنوب، التي يعيش فيها ٧٤,٤ في المائة من سكان الإقليم، فيما يعيش ١٨,٨ في المائة من السكان في مقاطعة الشمال، وفي مقاطعة جزر لوايالتي ٦,٨ في المائة فقط. ويعتمد الاقتصاد بشدة على التحويلات المالية من الحكومة الفرنسية، والتي وصلت في عام ٢٠١٧ إلى ١٤٢ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، بزيادة بنسبة ١,٩٧ في المائة خلال سنة واحدة، بما يمثل ١٥,٧ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في كاليدونيا الجديدة. ويُذكر، على سبيل المقارنة، أن نسبة مساهمة قطاع تعدين النيكل في تكوين الثروة هو ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالموارد المالية التي تخصصها فرنسا، فإن ٤٨ في المائة منها تستخدم لتمويل القطاعات التي تقع ضمن دائرة اختصاص الدولة ويعاد توزيع ٥٢ في المائة من تلك الموارد على السلطات المحلية، بما يشمل ما هو مخصص منها لعقود التنمية. ويعاني الإقليم أيضا من عجز تجاري بنيوي كبير، على الرغم من تحسن قدره ٥٧ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧.

٢٦ – ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن كاليدونيا الجديدة قد شهدت نموا مضطردا خلال العقد الماضي بفضل إنشاء مصنعين لتعدين النيكل والآثار الإيجابية الثانوية الناجمة عن ذلك. ومستوى المعيشة في الإقليم يضاهي الآن مستوى المعيشة في الغالبية العظمى من المناطق الفرنسية ويقترب من مستوى المعيشة في نيوزيلندا، التي تحتل المرتبة الثانية في منطقة المحيط الهادئ بعد أستراليا.

٢٧ – ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الأدوات الداعمة الرئيسية التي تستخدمها الحكومة الفرنسية في مجال الاستثمارات تستند إلى ما يلي:

(أ) *عقود التنمية:* تشمل المجموعة الجديدة من العقود التي ستنفذ خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ مخصصات قدرها ٩٣,٥٩٦ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، ويبلغ الجزء الذي تموله الدولة القائمة بالإدارة نسبة ٥٠,٣٦ في المائة من تلك الميزانية (أي ٤٧ ١٣٦ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، بما يعادل ٤١٣ مليون دولار تقريبا). وتمثل الإجراءات

التعاقدية المكرسة للقطاع المعني بالشباب ما نسبته ٧٠ في المائة من مجموع الإجراءات التعاقدية البالغ عددها ٢٠٨ إجراءات، وتعادل ما يقرب من ٣٠ في المائة من التمويل الذي قرر الشركاء حشده؛

(ب) *الإعفاء الضريبي:* خلافا لعقود التنمية، التي تمول تحديدا مشاريع الاستثمار الكبيرة للقطاع العام، تستهدف المساعدات الضريبية في مناطق ما وراء البحار المشاريع الاقتصادية للقطاع الخاص. وفي عام ٢٠١٧، وصل مجموع قيمة الاستثمارات في المشاريع التي تستفيد من الإعفاء الضريبي إلى أكثر من ١٨,٦ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (تقديرات أتاحتها الدولة القائمة بالإدارة). وكانت معظم المشاريع المموَّلة (نحو ٧٠ في المائة) تتعلق بعمليات الإسكان الاجتماعي، على الرغم من كون هذا القطاع يندرج ضمن الاختصاص الحصري لكاليدونيا الجديدة. ورغم استقرار عدد المشاريع المقدمة في إطار أنشطة الإسكان الاجتماعي من سنة إلى أخرى (١٢ مشروعا في المتوسط في السنة، لبناء ما مجموعه ٠٠٠ ٥ مسكن خلال ١٠ سنوات)، فقد انخفض عدد ''القطاعات المنتجة'' (البناء والأشغال العامة، والصناعة، والنقل، وما إلى ذلك) (٨ مشاريع في عام ٢٠١٦ مقابل ٤٠ مشروعا في عام ٢٠١١). وقد ساهم الانتهاء من إنشاء مصانع التعدين وإجراء الاستفتاء في هذا الانخفاض. وكان من المقرر في أول الأمر أن يحل موعد انتهاء برنامج الإعفاء الضريبي في أواخر عام ٢٠١٧، ولكن رئيس الوزراء الفرنسي قرر أن يمدده حتى عام ٢٠٢٥، متيحا بذلك لأصحاب تلك المشاريع آفاقا أوضح. وتتضمن الاستثمارات الرئيسية الموافق على استفادتها من الإعفاء الضريبي ما يلي: شراء شركة كاليدونيا للطيران طائرتين جديدتين من طراز ATR، وتشييد فندق في ليفو. وأما المشاريع التي لم يوافَق عليها فتشمل: شراء شركة كاليدونيا الدولية للطيران (Aircalin) أربع طائرات إيرباص؛ وتشييد مركز للاستجمام في بوراي؛ وكذلك شراء العشرات من الحافلات في إطار مشروع نيوبيس (Néobus) للنقل العام على ممرات مخصصة للحافلات حصرا، وتشييد محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي لتوفير الطاقة اللازمة لمصنع التعدين الذي تملكه شركة SNL.

باء – الموارد المعدنية

٢٨ – وفقا لتقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٧، تحتل كاليدونيا الجديدة، بفضل توافرها على ٨ في المائة من احتياطيات النيكل في العالم، المركز الرابع عالميا، وذلك بعد أستراليا (٢٤ في المائة) والبرازيل (١٥ في المائة) والاتحاد الروسي (٩ في المائة). ويستخرج الكوبالت أيضا على نطاق تجاري، كما تم في الماضي اكتشاف رواسب من الحديد والنحاس والذهب على نطاق ضيق. ويقوم بأنشطة تعدينية اثنتا عشرة شركة، وأهمها شركة SLN، وشركة Nickel Mining Company، وشركة Nouvelle-Calédonie et Koniambo Nickel SAS (KNS) Vale. أما جهات استغلال النيكل الأخرى، فهي شركات تعدين صغيرة تملك أو لا تملك منطقة تعدين وتزود مصنع شركة SLN بهذا المعدن أو تصدّره إلى الخارج، وذلك في شكله الخام. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد استخرجت كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٧ ما قيمته ١٦,٥ مليون طن مبتل من الفلزات، منها ٦,٢ ملايين طن صُدرت إلى الخارج. وتشير التقديرات إلى أن كاليدونيا الجديدة أنتجت من ٨٢٢ ١١١ طنا من النيكل في عام ٢٠١٧، وهذا ما يمثل نحو ١٠ من المائة من الإنتاج العالمي. ومن المتوقع أن تزداد هذه الحصة بازدياد نشاط مصنع كونيامبو الجديد في مقاطعة الشمال ومصنع غورو في مقاطعة الجنوب، وذلك تدريجيا. واستُخدم ما مجموعه ٠٠٠ ٦ شخص في قطاع المعادن والتعدين في عام ٢٠١٧ (بما في ذلك

المستخدمين في الأنشطة ذات الصلة، مثل المتعاقدين، وشركات نقل الخام، والعمال المؤقتين)، وهذا ما يمثل انخفاضا طفيفا مقارنة بعام ٢٠١٦ (٦ ٢٠٠ شخص).

جيم – التشييد والصناعة

٢٩ – في عام ٢٠١٧، كان قطاع التشييد والأشغال العامة يمثل في المتوسط ٨,٣ في المائة من الثروة المولَّدة ويشغِّل نحو ١٠,٧ في المائة من العاملين بأجر في الإقليم. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن هذا القطاع قد أصبح متضررا من انتهاء المشاريع الكبرى الرئيسية ومن تباطؤ تشييد المساكن الجديدة، وذلك بعد سنوات عدة من النمو المستمر.

٣٠ – ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن تنمية قطاع الصناعات التحويلية يواجه ارتفاعا في تكاليف الاستثمار والإنتاج، بسبب صغر السوق المحلية وبسبب الطبيعة الجزرية للإقليم، وهو ما يتسبب في ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج. وللتغلب على هذه العقبات، وضعت السلطات المحلية العامة سياسة استباقية لحماية الإنتاج المحلي وتوفير حوافز ضريبية.

دال – الزراعة وصيد الأسماك

٣١ – يمثل القطاع الأولي (باستثناء التعدين) حوالي ٢ في المائة من الثروة المولَّدة والعمالة بأجر (١ ٦٧٠ عاملا بأجر على الأقل كل سنة)؛ ومع ذلك فهو يظل قطاع النشاط للكثير من سكان الأرياف. فقد أظهر التعداد الزراعي الذي أجري في ٢٠١٢ أن نحو ١٣ ٠٠٠ شخص كانوا منخرطين في الزراعة الأسرية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن كاليدونيا الجديدة ليست مكتفية ذاتيا في معظم القطاعات الزراعية والحيوانية، ولذا فهي لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات.

هاء – النقل والاتصالات

٣٢ – لدى الإقليم شبكة طرق جيدة داخل مدينة نوميا وفي المناطق المحيطة بها. أما في باقي مناطق الإقليم، فالبنية التحتية الطرقية تتحسَّن تدريجيا. ويوجد في كاليدونيا الجديدة نحو ٥ ٤٠٠ كيلومتر من الطرق، ونصفها تقريبا معبد بالأسفلت. يمثل قطاع النقل والاتصالات نسبة ٦,٤ في المائة من القيمة المضافة في الإقليم (رقم مسجل في عام ٢٠١٦)، و ٦ في المائة من العاملين بأجر (نهاية عام ٢٠١٦)، و ٤,٤ في المائة من المؤسسات التجارية المسجلة. ويتمحور نشاط الموانئ في كاليدونيا الجديدة حول البنى التحتية التابعة للمؤسسة المستقلة لإدارة ميناء نوميا في كاليدونيا الجديدة (وهو الميناء الفرنسي التاسع وأول ميناء في أقاليم ما وراء البحار)، وبعض الموانئ الثانوية التي تتصل أنشطتها أساسا بتعدين النيكل (في جزيرة غراند تير) وبحركة نقل الركاب بين الجزر، وبمراسي اليخوت والقوارب السياحية، لا سيما في منطقة نوميا الكبرى. وتجري عمليات الشحن البحري من الخارج أو إليه عبر ميناء نوميا في الغالب. وبلغت الكمية الإجمالية للبضائع من غير خام النيكل التي تم تحميلها أو تفريغها ٣,٢١ ملايين طن في عام ٢٠١٧. وتعالج المؤسسة المستقلة لإدارة ميناء نوميا أيضا ٨,٦ ملايين طن من خام النيكل، منها ٥,٥ ملايين طن موجهة للتصدير، في حين أن الكمية المتبقية هي الخام الذي يجري شحنه إلى دونيامبو من باقي مراكز التعدين. وتبدو حركة النقل البحري بالحاويات مستقرة نسبيا (تصل إلى ما نسبته ٠,٣ في المائة)، مع تحميل ما يقل بقليل عن ١١٤ ١٠٣ حاويات أو تفريغها أو إعادة شحنها. وبإجراء ٩٤٩ ٢ عملية من

عمليات إعادة الشحن، تضطلع المؤسسة المستقلة لإدارة ميناء نوميا بدور مركز إقليمي، حيث يبقى ٩٠ في المائة من البضائع المعاد شحنها في منطقة أوقيانوسيا (فانواتو وفيجي ونيوزيلندا أساسا).

٣٣ - ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أصبح لإقليم كاليدونيا الجديدة صلاحيات في مجال حقوق حركة الملاحة الدولية وبرامج الاستثمار للناقلين الجويين. ودخل نقل الصلاحيات المتعلقة بالشرطة وأمن الملاحة الجوية، لخطوط الملاحة الجوية الداخلية فقط، حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتتولى وكالة كاليدونيا الجديدة للنقل الجوي، وهي مؤسسة عامة كاليدونية، المسؤولية عن ضمان استمرارية النقل الجوي. وهي تمتلك بهذه الصفة نسبة ٩٩,٣٨ في المائة من رأس مال شركة الخطوط الجوية الدولية الكاليدونية. وتنظم خمس شركات دولية رحلات منتظمة باتجاه الإقليم. وفي عام ٢٠١٧، سُجِّل ما عدده ٥٢٩ ٤٥٠ مسافرا (وصول ومغادرة) في المطار الدولي نوميا - لاتونوتا. وتربط رحلات جوية دولية متواترة هذا المطار بالبلدان المجاورة، وكذلك باليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وتربط رحلات جوية منتظمة أيضا مطار نوميا - ماجينتا المحلي بباقي الجزر وبالتجمعات الحضرية الرئيسية في جزيرة غراند تير.

٣٤ - وفيما يتعلق بالنقل الداخلي، يوجد في كاليدونيا الجديدة ١٤ مطارا مفتوحا للرحلات الجوية العامة. وتوفر ثلاث شركات خدمات النقل الجوي العام الداخلي، أهمها شركة كاليدونيا للطيران. وسجلت حركة الملاحة الداخلية، ٠٠٠ ٤٤٥ مسافر (قدوم ومغادرة) في عام ٢٠١٧، وهو تقريبا نفس عددهم في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. و تجري حالي أعمال توسعة وإعادة تهيئة في مطار نوميا - ماجنتا من أجل تلبية الاحتياجات الناتجة عن الزيادة المسجلة في الرحلات الجوية الداخلية، تموَّل في إطار عقد التنمية المبرم بين الدولة الفرنسية وإقليم كاليدونيا الجديدة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٣٥ - ويضم قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية المتعهد الإقليمي، وهو مكتب كاليدونيا الجديدة للبريد والاتصالات السلكية اللاسلكية وشركاؤه. وتطورت مرافق دخول الإنترنت وارتفع عدد مستخدميها بسرعة في السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠١٧، كانت شبكة الإنترنت النقالة توفر الخدمات لما عدده ٩٥٢ ٥٦ زبونا. والهدف المتوخى من ذلك هو مواصلة تقليص الهوة الرقمية تدريجيا وتيسير حركة استخدام الإنترنت. ويعكف مكتب البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية حاليا على دراسة إمكانية الوصل بكابلات مغمورة إقليمية أخرى من أجل تأمين الشبكة القائمة.

واو - السياحة والبيئة

٣٦ - حسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تتمتع كاليدونيا الجديدة، بحكم موقعها الجغرافي وغناها الثقافي، بمزايا حقيقية وإمكانيات سياحية كبيرة لا تُستغلُّ على نحو كاف. وتشكل هذه الإمكانيات مصدرا أساسيا للتنمية الاقتصادية في الإقليم. ويمثل قطاع السياحة نسبة تفوق بقليل ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويوفِّر ٥٠٠ ٥ فرصة عمل. وقد زار الإقليم في عام ٢٠١٧ ما عدده ٦٩٧ ١٢٠ سائحا، بزيادة قدرها ٤,٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. وبلغ عدد الزوار الذين توقفوا في كاليدونيا الجديدة في سفن الرحلات السياحية ٢٧٨ ٤٩٣ زائرا في عام ٢٠١٧، أي أقل مما كان عليه في عام ٢٠١٦ بمقدار ١٨٥ ١٦ زائرا. وتقوم كاليدونيا الجديدة بتطوير سوق السياحة الصيني من خلال ''عقود المقصد''. وبالتالي، من المتوقع أن يزور الإقليم نحو ٢٠٠ ١ سائح على متن طائرة مستأجرة في

عام ٢٠٢٠، ثم ٢٠ ٠٠٠ سائح بعد ذلك بعام عقب الافتتاح المحتمل لخط جوي مباشر بين الصين وكاليدونيا الجديدة.

٣٧ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن كاليدونيا الجديدة تتمتع بتراث طبيعي لا يُضاهى يتميز بمعدلات توطن عالية، ولا سيما فيما يتصل بالحياة النباتية (٧٦ في المائة)، وبنظم بيئية برية متميزة (الغابات المطيرة وأحراج الأراضي الغنية بالمعادن)، بعضها مهدَّدٌ بشكل خاص (الغابات الجافة)، وبثاني أكبر حاجز شعاب مرجانية في العالم بعد حاجز الشعاب المرجانية الكبير في أستراليا. وبعد أن حظي الإقليم بالاعتراف على الصعيد الدولي بوصفه منطقة ثرية بيئيا من حيث تنوعها البيولوجي عالميا، فهو يحظى اليوم بتصنيفين: التصنيف الأول يتمثل في إدراج موقع ”بحيرات كاليدونيا الجديدة المرجانية: تنوع الشعاب والنظم الإيكولوجية ذات الصلة“ في قائمة مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تموز/يوليه ٢٠٠٨؛ والتصنيف الثاني يتمثل في إدراج موقع ”بحيرات المنطقة الجنوبية الكبرى في كاليدونيا الجديدة“ في قائمة مواقع اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية في شباط/فبراير ٢٠١٤.

٣٨ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تولى مختلف التهديدات التي تواجه هذا التنوع البيولوجي اهتماما خاصا من جانب منظمات غير حكومية مثل مؤسسة الحفظ الدولية، أو الصندوق العالمي للطبيعة، أو صناديق بيو الاستئمانية الخيرية. وبحسب الصندوق العالمي للطبيعة، فإن الغابة الاستوائية الجافة، التي تمثل الجيوب المعزولة القليلة التي لا تزال موجودة فيها أقل من ٢ في المائة من الغطاء الحرجي الأصلي، هي أكثر النباتات عرضة للخطر في كاليدونيا الجديدة. وهناك ١١٧ نوعا من النباتات الحرجية الجافة، نصفها (٥٩ نوعا) معرض للخطر. وسجل أول انقراض نباتي عندما دمر حريق من الحرائق المجموعة الحيوية المعروفة الوحيدة من نبتة ”بيتوسبورم تانيانوم“، وهي نوع متميز اكتُشف في منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

٣٩ - ووفقا لما أوردته الدولة القائمة بالإدارة، فقد أصبح الحفاظ على التنوع البيولوجي في صلب اهتمامات الحكومة الآن. وتُتخذ مبادرات مختلفة من جانب مختلف المقاطعات، وهي مسؤولة عن المسائل البيئية، ومن جانب حكومة كاليدونيا الجديدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة (انظر A/AC.109/2018/11).

رابعا - الحالة الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٤٠- حسبما جاء في تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٧، فإن مؤشر التنمية البشرية في الإقليم مرتفع. فمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة يزيد على ٩٦ في المائة، ونسبة الالتحاق بالمدارس (جميع المستويات) تبلغ ٨٩ في المائة. غير أن المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية يفيد بأن الإقليم يعاني من بعض أوجه الاختلال والتفاوت على عدة المستويات، بما فيها المستويان الاجتماعي والاقتصادي، ذلك أن نسبة ٧٤,٤ في المائة من السكان تتركز في مقاطعة الجنوب. ويعيش في منطقة نوميا الحضرية الكبرى، بما فيها ضاحيتها، ٦٧ في المائة من السكان. وتبلغ الكثافة السكانية في مقاطعة الجنوب ٢٩ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد (٩٩٩,٧ نسمة في الكيلومتر المربع

الواحد في نوميا) بالمقارنة مع ٥,٣ نسمة فقط في الكيلومتر المربع الواحد في مقاطعة الشمال و ٩,٢ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في مقاطعة جزر لوايوتي (عام ٢٠١٤). وحوالي ٣٤ في المائة من السكان البالغة أعمارهم ١٥ عاما أو أكثر الذين يعيشون في مقاطعتي الشمال وجزر لوايوتي ليست لديهم شهادات دراسية بالمقارنة مع ١٨,٣١ في المائة في مقاطعة الجنوب.

٤١ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الحكومة المشكلة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أنشأت في عام ٢٠١٦ آليتين لمكافحة غلاء المعيشة. وفي الوقت نفسه، يتفاوض المفوض السامي مع المصارف لخفض التفاوت في الرسوم المصرفية المفروضة على فرادى العملاء بين تلك المطبقة في الإقليم وتلك المطبقة داخل فرنسا. وأسفرت تلك المباحثات عن تعديل الرسول المصرفية المتصلة بالحسابات المفتوحة والبطاقات المصرفية الإلكترونية بحيث أصبحت نفس نظيرتها المطبقة في فرنسا. وبالمثل، فمنذ عام ٢٠١٦، وبفضل هذه المفاوضات، انخفضت الرسوم المفروضة على الخدمات المصرفية المنفذة عبر الإنترنت والأذونات بالخصم المباشر من الحسابات بنسبة ٦٤ في المائة و ٥٥ في المائة على التوالي. ويتمثل الهدف من ذلك، على النحو المنصوص عليه في المادة ٧٤٢-٢ من القانون النقدي والمالي، في مواءمة الرسوم في كاليدونيا الجديدة مع الرسوم في فرنسا بحلول عام ٢٠١٩.

٤٢ - وانبثق مفهوم ضبط التوازن الاقتصادي من اتفاق نوميا لعام ١٩٩٨ ومن إرادة توزيع فرص العمل والثروات بشكل متسق على كامل الإقليم الكاليدوني استعدادا لإمكانية الحصول على السيادة الكاملة. وهذا هو المفهوم الذي أفضى إلى حل يتعلق بتوزيع مخصصات الميزانية الرئيسية، نابع من الإرادة ومفيد أكثر لمقاطعة الشمال (٣١,٣ في المائة) ومقاطعة جزر لوايوتي (١٦ في المائة)، بالنظر إلى وزنهما الديمغرافي ولما يعانيان منه من أوجه الاختلال التي يتعين معالجتها. وتمثَّل أيضا في تنمية منطقة فوه - كونيه - بوبمبو (منطقة VKP)، في مقاطعة الشمال، وفي إنشاء مصنع للنيكل في مقاطعة الشمال (شركة KNS، في شراكة مع شركة Glencore).

٤٣ - وبعد مرور عشرين عاما تقريبا على إبرام اتفاق نوميا، فإن العنصر الأساسي في عملية ضبط التوازن الاقتصادي هو مصنع شركة Koniambo Nickel SAS الواقع في فافوت، التابعة لبلدية فوه. وبغية مساعدة المصنع على تخطي الصعوبات المالية التي واجهته بسبب الأعطال التي أصابت الأفران والأزمة التي عصفت بسوق النيكل، تشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها قررت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الإبقاء على آلية الإعفاء من الضرائب التي نص عليها النظام الأساسي لبرنامج ما وراء البحار، القانون رقم ٢٠٠٣-٦٦٠ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (قانون جيراردان). وهي ترى أن هذا الترتيب الضريبي قد مكن شركة Glencore، المساهمة مع شركة KNS، من إعادة تشييد الفرن رقم ٢، الذي استعاد قدرته التشغيلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مما سيرفع سقف الإنتاج كثيرا. وقد أدى إنشاء المصنع إلى تنمية هامة وسريعة للمنطقة المؤلفة من بلديات فوه وكونيه وبومبو، إلى جانب سياسة تهيئة المساكن والبنى التحتية التي تدعمها شتى المؤسسات (مقاطعة الشمال وحكومة كاليدونيا الجديدة والدولة الفرنسية) بسياساتها العامة.

٤٤ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أيضا بأنها أبرمت عقود تنمية مع المقاطعات التي يتشكل منها الإقليم (جزر الشمال، وجزر الجنوب، وجزيرة لويالتي) ومع ٣٣ بلدية. وقد مكنت هذه الإعانات المالية ليس فقط من توفير الدعم الفعال لتنمية بلديات الداخل والجزر، بل أيضا تنمية البلديات الأربع الواقعة في منطقة نوميا

الكبرى، مما يكفل تدارك أوجه النقص الذي تعاني منه في المرافق الأساسية (مياه الشرب والطرق والصرف الصحي وشتى أنواع المرافق العامة) وسائر الهياكل الأساسية (انظر A/AC.109/2017/11).

٤٥ - وفي منطقة الجنوب الكبرى، استفادت عملية تشييد مصنع للتعدين أيضا من الدعم المقدم من الدولة القائمة بالإدارة ومن الجماعات المحلية. ويتعلق الأمر بمصنع غورو الذي يديره فرع شركة Vale في كاليدونيا الجديدة. وهذا المصنع مملوك بنسبة ٩٥ في المائة لشركة Vale Canada وبنسبة ٥ في المائة لشركة Société de participation minière du Sud calédonien، التي هي بدورها شركة قابضة تمتلكها المقاطعات الثلاث. ويجري استغلال مصنع غورو باعتماد طريقة معالجة الخامات بالسوائل لاستخلاص الفلزات، وهي طريقة تتيح إعطاء قيمة أكبر للمعادن ذات نسب الكثافة المنخفضة (انظر A/AC.109/2017/11).

٤٦ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن مجموعة Société minière du Sud-Pacifique، المملوكة لمقاطعة الشمال، تمتلك أيضا نسبة تصل إلى ٥١ في المائة، في إطار شراكة مع شركة من جمهورية كوريا للصناعة الفولاذية، وحدة للصناعة المعدنية شُيدت في غوانيانغ بجمهورية كوريا تبلغ طاقتها الإنتاجية الإسمية ٣٠ ٠٠٠ طن سنويا. وقد أُضيف خط إنتاج ثان لهذه الوحدة لتصل بذلك قدرتها الإنتاجية إلى ٥٤ ٠٠٠ طن سنويا. ويتم تزويد المصنع في جمهورية كوريا بخامات النيكل من كاليدونيا الجديدة تنتجها شركة تعدين النيكل، والتي تديرها مجموعة Société Minière du Sud-Pacifique، التي استفادت في عدة مناسبات من المساعدة الضريبية لمار وراء البحار في تمويل شراء معدات المصنع.

باء - العمالة

٤٧ - ووفقا لتقديرات العمالة التي أعدها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، بلغ عدد الوظائف بأجر في كاليدونيا الجديدة ١٧٠ ٩٣ وظيفة في الربع الثالث من عام ٢٠١٨، وهو رقم يفوق بنسبة ضئيلة قدرها ٠,٢ في المائة الرقم المسجل في الربع السابق. واشتغل في القطاع الخاص ٨٣٠ ٦٥ موظفا بأجر في الربع الثالث، أي أقل بنسبة ٠,١ في المائة مقارنة بالربع السابق. وقد تحقق هذا الاستقرار في مستوى التوظيف في القطاع الخاص بعد موجات متعاقبة من تخفيض عدد الوظائف بدأت عام ٢٠١٥.

٤٨ - ووفقا لجهاز إصدار العملات، وعلى غرار ما سُجل في الربع الثالث من عام ٢٠١٨، استخدم قطاع التجارة ٣٣٠ ١٠ موظفا بأجر، أي أقل بنسبة ٠,٨ في المائة مقارنة بالربع السابق، فيما استخدم قطاع الزراعة ٧٠٠ ١ موظفا بأجر، أي أقل بنسبة ١,٦ في المائة مقارنة بالربع السابق. وأما عدد الموظفين بأجر في قطاع الخدمات فقد بقي على حاله. ويشهد التوظيف في القطاع العام نمواً مرة أخرى، حيث بلغ عدد الموظفين بأجر ٣٤٠ ٢٧ موظفا في الربع الثالث من عام ٢٠١٨، أي بزيادة قدرها ٠,٨ في المائة مقارنة بالربع السابق. وعلى أساس سنوي، ارتفع عدد الموظفين بأجر في القطاع بمقدار ٣٢٠ موظفا، أو ما يمثل نسبة ١,٢ في المائة.

٤٩ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تخرج كاليدونيا الجديدة الآن من فترة نشاط مستمر. فمع وجود ٩٠٠ ١٤ شخص عاطل عن العمل و ١٠٠ ١٣ شخص لا يشكلون جزءا من القوة العاملة، وفقا لما حدده مكتب العمل الدولي، فإن معدل البطالة، الذي قيس لأول مرة في الإقليم على أساس هذا التحديد، يشكل ١٥ في المائة من نسبة السكان في سن العمل. وتتراوح أعمار أكثر من نصفهم بين ٢٥ عامًا و ٤٩ عامًا. وهذا المعدل أقل بكثير من المعدل في سائر أقاليم الفرنسية ما وراء البحار، ولكنه أعلى من المتوسط الوطني. ويرتفع معدل البطالة بين الكاناك عما عليه بين السكان بشكل عام، إذ يبلغ

بين رجال الكاناك على وجه الخصوص، نسبة ١٦ في المائة، أي أعلى بمقدار ٦ نقاط عن المعدل الإجمالي للبطالة بين الذكور. ومعدل البطالة في صفوف الكاناك من أدنى المعدلات مقارنةً بمعدلاتها في جميع الإدارات الفرنسية ما وراء البحار. ولا تزال المقاطعة الجنوبية تشهد أفضل مؤشرات العمالة بشكل عام. ومع ذلك، فعندما يؤخذ السكان الذكور فقط في الحسبان، فإن الحصول على وظائف يبدو أسهل في المقاطعة الشمالية. ولا تزال مقاطعة جزر لويالتي متأخرة جدا فيما يتصل بسوق العمل.

٥٠ - واعتمد الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ قانونا محليا يهدف إلى التيسير للعمالة المحلية في الوظائف العمومية في كاليدونيا الجديدة (انظر A/AC.109/2017/11). وبالإضافة إلى التدابير التصحيحية المتخذة لصالح ضبط التوازن الاقتصادي (انظر A/AC.109/2016/11)، تعمل الدولة القائمة بالإدارة على إيجاد حل لمشكلة ”تخصيص الوظائف لسكان كاليدونيا الجديدة“ من خلال التشجيع على عودة الموظفين من مواطني كاليدونيا الجديدة المعينين داخل فرنسا إلى الإقليم.

٥١ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أعرب بعض ممثلي الكاناك في السابق عن قلقهم من تدفق العمال المهاجرين إلى كاليدونيا الجديدة. واعترفت حكومة الإقليم بهذا الأمر، موضحة أن الهجرة تشمل العمال ذوي المهارات العالية والفنيين والإداريين، غير المتوافرين ضمن القوة العاملة المحلية. وعلاوة على ذلك، تقتصر فترة بقاء الفئة الأولى على ١٨ شهرا، بينما تقتصر على أربع سنوات بالنسبة للفئة الثانية. ووفقا لما ذكرته حكومة كاليدونيا الجديدة، قام ثلاثة أرباع العمال المهاجرين الذين يشتغلون في مصنع النيكل في مقاطعة الجنوب بمغادرة الإقليم بالفعل. وتسارعت كذلك بشكل كبير وتيرة التسريح (إقالة الموظفين المغتربين) في مصنع مقاطعة الشمال.

جيم - التعليم

٥٢ - في عام ٢٠١٨، تابع الدراسة في كاليدونيا الجديدة ٨٢٦ ٧٠ تلميذا وطالبا منهم ٨٣٨ ٣٤ تلميذا في ٢٦٨ من المدارس الابتدائية العامة أو الخاصة و ٥٩٨ ٣٠ تلميذا في المدارس الثانوية العامة والمدارس الثانوية الخاصة العاملة بموجب عقود (٥٤٠ ١٧ تلميذا في ٥٨ مدرسة للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي و ٠٥٨ ١٣ تلميذا في ٢١ نوعا من المدارس الثانوية).

٥٣ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمد الكونغرس ميثاقا لتطبيق التوجيهات السياساتية في مجال التعليم في كاليدونيا الجديدة. وهذا الميثاق، الذي صيغ في ضوء الاحتياجات التي عبرت عنها الأطراف الفاعلة الرئيسية في الأوساط والمؤسسات التعليمية في كاليدونيا الجديدة، يتضمن خطة عمل مدتها ثلاث سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ تهدف إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية المحددة في الخطة التعليمية:

- تعزيز هوية المدارس في كاليدونيا الجديدة؛
- مراعاة التنوع السكاني في التشجيع على توفير التعليم للجميع؛
- كفالة دمج المدارس في المجتمعات المحلية للطلاب، وبالتالي تعزيز بيئة تعليمية مواتية لتنميتهم؛
- رفع درجة وعي الطلاب بمنطقة أوقيانوسيا والعالم ككل.

٥٤ - ووفقًا للدولة القائمة بالإدارة، يتضمن الميثاق أيضًا مذكرة التفاهم الموقعة من الدولة القائمة بالإدارة وكاليدونيا الجديدة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بشأن تنفيذ السياسة التعليمية في كاليدونيا الجديدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، مما أدى إلى تخصيص ٧٥ وظيفة إضافية وموارد بشرية ومالية للمرافق التعليمية وتدريب المعلمين والدعم التعليمي. وتثبت الفترة التشريعية ٢٠١٤-٢٠١٩ أنها ابتكارية بشكل خاص في مجال التعليم. وتصحَّح أوراق امتحانات الشهادة الثانوية في كاليدونيا الجديدة محليًا، كما هو الحال في جميع الأقاليم الفرنسية الأخرى. وبعد عامين من إعداد أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم، أثبت الإصلاح التعليمي في المدارس فعاليته الآن.

٥٥ - ومن خلال برنامج ''كوادر المستقبل''، تلقى التدريب ٦٤٨ ١ متدرِّبا يضعون اليوم كفاءاتهم في خدمة شتى الجماعات والإدارات والمؤسسات في كاليدونيا الجديدة. وتبلغ نسبة الكاناك ٧١ في المائة من هؤلاء المتدرّبين. وكان معدل النجاح مرتفعا بينهم: فنسبة ٩٥ في المائة منهم ينجحون في الاندماج المهني في غضون الأشهر الثلاثة التي تعقب عودتهم إلى كاليدونيا الجديدة. ويستمر الالتزام المالي للدولة القائمة بالإدارة منذ عام ٢٠٠٦ في حدود ٦٤٤ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (حوالي ٥,٦٣ ملايين دولار) وتساهم كاليدونيا الجديدة بمبلغ في حدود ٥٩ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (أي ما يعادل ٥١٦ ٠٠٠ دولار). واتخذت إجراءات جديدة تتمثل في تحديد ومتابعة المتدرِّبين الذين يتلقون تدريبا في اختصاصات الامتياز الواردة في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2018/11).

٥٦ - والخدمة العسكرية المكيَّفة هي آلية تعزز الاندماج الاجتماعي والمهني للشباب الذين يمرون بظروف صعبة. وهي تستهدف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ عامًا في أقاليم ما وراء البحار الذين يعانون أكثر من غيرهم من البطالة وغالبًا ما يكونون مهمشين. وكتيبة الخدمة العسكرية المكيَّف في كاليدونيا الجديدة جديدة نسبيا؛ إذ تأسست في عام ١٩٨٦ في كوماك، كما أنشئت قاعدة أخرى في عام ١٩٩٢ في كوني. وتحظى الكتيبة الآن باحترام كبير في الإقليم وله سمعة ممتازة. والمؤشر الرئيسي لنجاح الكتيبة هو معدل إدماج العمالة، الذي بلغ ٧٢ في المائة في عام ٢٠١٧. وبلغ معدل الإدماج في الأجل الطويل (عقود العمل المفتوحة أو عقود العمل المحددة المدة لأكثر من ستة أشهر) ٣٨ في المائة، بينما وجد ٥٠ في المائة من المتدربين عمالة انتقالية وتابع ١٢ في المائة تلقي التدريب. وفي إطار النهج الحالي الذي يتبعه المسؤولون المنتخبون والدولة في كاليدونيا الجديدة لحماية مصالح الشباب، سيتم إنشاء سرية جديدة تابعة للكتيبة في بوراي، تستوعب ٨٠ مجندا إضافيين. ويمثل هذا المشروع ذو الأولوية التزام من جانب الدولة القائمة بالإدارة. فمن خلال الكتيبة، يمكن لوزارة أقاليم فيما وراء البحار تدريب المجندين على مختلف المهن اليدوية (تصليح الآليات، والتشييد، والأشغال العامة، وتربية الحيوانات، وخدمات الضيافة والمطاعم) ومساعدة حوالي ٥٠٠ من شباب كاليدونيا الجديدة على إيجاد عمل كل عام. وبذلك تنجز الكتيبة مهمة اجتماعية في سياق عسكري يهدف إلى التصدي بشكل شامل للاستبعاد والبطالة والتهميش والأمية التي يواجهها الشباب.

٥٧ - وجامعة كاليدونيا الجديدة هي مؤسسة علمية وثقافية ومهنية عامة تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث والابتكار، وتعمل كأداة للتنمية والبناء وإعادة التوازن في كاليدونيا الجديدة. وهي تستمد شرعية مؤسسية خاصة من اتفاق نوميا، الذي تدعو المادة ٤-١-١ منه المؤسسة إلى تلبية الاحتياجات البحثية والتدريبية المحددة لكاليدونيا الجديدة.

دال – الصحة

٥٨ – في كاليدونيا الجديدة، زاد العمر المتوقع عند الولادة منذ عام ١٩٩٠، بسبع سنوات. ففي عام ٢٠١٥، قُدِّر ذلك العمر بـ ٨٠,١ سنة للنساء و ٧٤,٤ سنة للرجال. ومتوسط العمر المتوقع، الذي هو مؤشر على المستوى العام للمعيشة، يجعل أيضا كاليدونيا الجديدة في مرتبة دون فرنسا بقليل ومن الأوائل في أوقيانوسيا. أما معدل وفيات الرضع، باعتباره مؤشرا على جودة الرعاية في مجالي التوليد وطب الأطفال في البلد، فهو في انخفاض مطرد: ٢٧ في الألف في عام ١٩٨٠ و ١٠,٧ في الألف في عام ١٩٩٠ و ٥,٢ في الألف في عام ٢٠١٥، وذلك رغم حصول زيادة طفيفة مقارنة بالسنوات السابقة (٣,٧ في الألف في عام ٢٠١٤ و ٣,٢ في الألف في عام ٢٠١٣) حيث كانت هذه المعدلات قريبة من نظيراتها داخل فرنسا (٣,٥ في الألف في عام ٢٠١٥).

٥٩ – وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليدونيا الجديدة تتأثر تحديدا بالأمراض المزمنة. ففي عام ٢٠١٦، كان هناك ٤٨ ٧٢٤ شخصا مشمولا بالتأمين من الأمراض الطويلة الأجل، بالمقارنة مع ٣٦ ٧٦٨ شخصا في عام ٢٠١١، أي بزيادة نسبتها ٣٣ في المائة في غضون خمس سنوات. وبلغت النفقات المخصصة لهذا البند ٣٧,١ بليون فرنكا من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ، أي بزيادة نسبتها ٢٣ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١١. وضمت قائمة الأمراض الرئيسية التي يغطيها نظام التأمين على الأمراض في عام ٢٠١٦ مرض السكري (١٨ في المائة)، وارتفاع ضغط الدم الشديد (١٦ في المائة)، وفشل القلب (١٠ في المائة). وتشمل أسباب انتشار الأمراض الطويلة الفقر والسمنة واستهلاك الكحول واستخدام المؤثرات العقلية والتبغ وسوء التغذية. وعملت الدولة القائمة بالإدارة والسلطات المحلية على تنسيق خطة صحية استراتيجية (A/AC.109/2017/11)، اعتمدتها كاليدونيا الجديدة في آذار/مارس ٢٠١٦.

٦٠ – ويوجد بالإقليم مستشفيان عامان (تبلغ سعتهما ٥٣٩ سريرا و ٤٧ من الأماكن المخصصة للمرضى الخارجيين في تخصصات الطب العام والجراحة والتوليد)، ومرفقان خاصان (تبلغ سعتهما ١٥٠ سريرا و ٤١ من الأماكن المخصصة للمرضى الخارجيين)، ومستشفى واحد متخصص في الطب النفسي وطب الشيخوخة (تبلغ سعتها ١٨٥ سريرا و ٨٣ من الأماكن المخصصة للمرضى الخارجيين).

٦١ – وفي ضواحي نوميا، استقبل مجمّع كوتيو الاستشفائي الذي بلغت ميزانية إنشائه ٥٠ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ أول مريض في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو يعمل على توفير الخدمات منذ عام ٢٠١٧. وفي نوميا، جُمعت مواقع العيادة الخاصة الثلاثة لتشكيل مركز استشفائي خاص في موقع واحد في نوفيل. وقد بدأت الأشغال في عام ٢٠١٥، وافتتح الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي مقاطعة الشمال، سيعاد تنظيم الخدمات الاستشفائية من خلال إنشاء مستشفى جديد بقدرة تشغيلية تبلغ ٦٤ سريرا وبميزانية قدرها ٦ بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ، ومن خلال إعادة توجيه أنشطة موقعيْ كوماك وبواندىميي نحو أنشطة الرعاية لأغراض متابعة العلاج وإعادة التأهيل. وعلى مستوى المقاطعات، هناك مركز صحي – اجتماعي يقدم الرعاية الصحية العامة المتكاملة في كل بلدية من بلديات الإقليم تقريبا.

خامسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٦٢ – يحدِّد القانون التنظيمي رقم ٩٩-٢٠٩ الإطار القانوني الذي يمكن لكاليدونيا الجديدة أن تقيم ضمنه علاقات خارجية. وكاليدونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ، وتم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ قبولها بصفة عضو كامل العضوية. ويتعلق الأمر، وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، بخطوة هامة في تنفيذ اتفاق نوميا صوب تعزيز وجود الإقليم على الساحة الدولية. وفي عام ٢٠١٧، شاركت كاليدونيا الجديدة لأول مرة في أعمال المنتدى بصفة عضو كامل العضوية، وذلك في آبيا. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ترغب كاليدونيا الجديدة الآن في الحصول على مركز لدى مجموعة رأس الحربة الميلانيزية التي لا تضم إلا عضوا واحدا هو جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني.

٦٣ – وكاليدونيا الجديدة عضو أيضا في جماعة المحيط الهادئ وهي أقدم منظمة إقليمية في هذه المنطقة، وتتخذ من نوميا مقرا لأمانتها. ومن الترتيبات الإقليمية الأخرى التي تشارك فيها كاليدونيا الجديدة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، ووكالة الصيد البحري التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ، ومفوضية الصيد البحري في منطقتيْ المحيط الهادئ الغربية والوسطى، ومنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، ومنظمة منطقة المحيط الهادئ لمكافحة تعاطي المنشطات، ومنظمة السياحة في جنوب المحيط الهادئ، ورابطة المحيط الهادئ للطاقة الكهربائية. وقد شهد التعاون الإقليمي في المجال الجامعي تقدما منذ عام ٢٠١٣. فالشبكة البحثية لجامعات جزر المحيط الهادئ التي أنشئت رسميا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ تضم ١١ جامعة من جزر منطقة المحيط الهادئ الجنوبية وتهدف إلى المساهمة بشكل أكثر تنظيما في تدريب الكوادر من شباب أوقيانوسيا وفي تنمية الأقاليم. وبذلك تمثِّل الشبكة منبرا إقليميا فعليا داعما للسياسات العامة. ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تشارك كاليدونيا الجديدة، بشكل مستقل وبدون حق التصويت، في اجتماعات اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وأخيرا، حصلت كاليدونيا الجديدة، بدعم من الدولة الفرنسية، على صفة العضو المنتسب في المنظمة الدولية للفرنكوفونية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٦٤ – وواصلت كاليدونيا الجديدة تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي الذي تتمتع فيه بمركز إقليم ما وراء البحار المنتسب، وهي الصفة القانونية الذي خولته لها معاهدة روما. ويوجد في نوميا مكتب المفوضية الأوروبية المعنية بالبلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار لمنطقة المحيط الهادئ. أما في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، فستستفيد كاليدونيا الجديدة من دعم قدره ٢٩,٨ مليون يورو (٣,٦ بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ) بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠. وقد اختارت كاليدونيا الجديدة تركيز إنفاقها تلك الأموال على تنفيذ استراتيجيتها القطاعية المعنونة ”العمالة والإدماج المهني“ للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٦٥ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقّع الوزير المكلف بالتعاون ووزيرة شؤون أقاليم ما وراء البحار ورئيس حكومة كاليدونيا الجديدة اتفاقية بشأن استضافة مندوبين عن كاليدونيا الجديدة في الشبكة الدبلوماسية للدولة الفرنسية في منطقة المحيط الهادئ (أوقيانوسيا). وتم تعيين أول مندوب لكاليدونيا الجديدة لدى سفارة فرنسا في ويلينغتون في عام ٢٠١٢. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، اعتمد كونغرس كاليدونيا الجديدة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧، بأغلبية الأصوات، قانون البلد المتعلق بمندوبي

كاليدونيا الجديدة، الذي يتيح للإقليم بإقامة تمثيليات لدى دول أو أقاليم منطقة المحيط الهادئ. وقد حددت شروط اختيار المندوبين وتدريبهم من خلال المداولة رقم CP/٨٤ المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧. وأطلقت كاليدونيا الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ دعوة لتقديم طلبات الترشيح لتعيين أربعة مندوبين يتوقع منهم أن يمارسوا أنشطتهم في أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وفانواتو وفيجي في عام ٢٠١٩، بعد انتهاء فترة تدريبهم.

٦٦ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تجدر الإشارة إلى أن عام ٢٠١٦ شهد بذل رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة جهودا جبارة في مجال تطوير العلاقات مع الدول المجاورة (انظر A/AC.109/2017/11). وفي عام ٢٠١٧، جددت كاليدونيا الجديدة اتفاقات تعاونها مع فانواتو. وتعتزم حكومة كاليدونيا الجديدة تطوير دبلوماسيتها الاقتصادية في المنطقة. وجرى توقيع خطة للتعاون المشترك مع بابوا غينيا الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ومن المقرر إيفاد بعثة دبلوماسية اقتصادية إلى جزر سليمان في النصف الأول من عام ٢٠١٩.

سادسا - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٧ - وقال ممثل فرنسا في بيان ألقاه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ أمام اللجنة الرابعة فيما يخص مسألة كاليدونيا الجديدة، إن بلده لا يدخر جهداً لكفالة نجاح الاستفتاء المقبل في كاليدونيا الجديدة. وخلال البعثة الزائرة الثانية إلى كاليدونيا الجديدة منذ أربع سنوات، شهد أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة شخصيا التدابير الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية التي اتخذت لتنفيذ اتفاق نوميا بما يتماشى مع توصيات اللجنة ذاتها، بما في ذلك توسيع نطاق الحملة التثقيفية بشأن نتائج الاستفتاء واعتماد تدابير لضمان أمن الاجتماعات الانتخابية ومراكز الاقتراع ونقل بطاقات الاقتراع.

٦٨ - واستضافت فرنسا، في إطار أعمالها التحضيرية للاستفتاء، بعثة خبراء أخرى تابعة للأمم المتحدة لمراقبة إعداد القوائم الانتخابية الخاصة فيما يتصل بانتخابات المقاطعات وبالاستفتاء. كما طلبت أن تراقَب الحملة والتصويت من جانب خبراء، وأن توفَد بعثة تنسيق لتيسير نشر المراقبين الدوليين. واتخذت جميع الخطوات لكفالة تسجيل جميع الناخبين المؤهلين، بطرق منها اتخاذ الاستعدادات للسماح بإجراء تغييرات على القائمة الانتخابية لغاية يوم التصويت نفسه.

سابعا - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٩ - ووافقت اللجنة الخاصة، في جلستها الأولى المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، على إيفاد بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨ في مهمة لإجراء مشاورات مع الدولة القائمة بالإدارة في ١٩ آذار/مارس في باريس. وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو البلدان التالية بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة: بابوا غينيا الجديدة (متكلما أيضا بالنيابة عن فيجي وجزر سليمان وفانواتو) وإندونيسيا وكوبا وسيراليون وتيمور - ليشتي (انظر A/AC.109/2018/SR.1). وأدلى أيضا ببيان ممثل تيمور - ليشتي في الجلسة الثالثة (انظر A/AC.109/2018/SR.3).

٧٠ - وفي الجلسة العاشرة للجنة الخاصة، المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه، عرض رئيس البعثة الآنفة الذكر، همبرتو ريفيرو روساريو (كوبا)، تقرير البعثة (A/AC.109/2018/20). كما أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان. وإثر موافقة اللجنة في الجلسة الثالثة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه على طلبات الاستماع، أدلى ببيان في الجلسة العاشرة كل من روش واميتان عضو الكونغرس في كاليدونيا الجديدة، ومايكل فورست من حركة الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني. واعتمدت اللجنة الخاصة أيضا، بدون تصويت، مشروع قرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة قدمه ممثل بابوا غينيا الجديدة الذي تكلم أيضا بالنيابة عن مجموعة رأس الحربة الميلانيزية. وأدلى ببيان ممثلو كل من فيجي وسيراليون وإندونيسيا. وانضمت إندونيسيا وسيراليون إلى مقدمي مشروع القرار (انظر A/AC.109/2018/SR.10).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٧١ - في الجلسة السادسة للجنة الرابعة، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أدلى ببيان كل من الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة (متكلما أيضا بالنيابة عن مجموعة رأس الحربة الميلانيزية) وممثلا فرنسا والعراق (انظر A/C.4/73/SR.6). وفي الجلسة السابعة للجنة، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان ممثلو كل من باكستان وإندونيسيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية (انظر A/C.4/73/SR.7). وفي الجلسة الثامنة للجنة، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان ممثلو كل من فيجي وتيمور - ليشتي وجزر سليمان (انظر A/C.4/73/SR.8).

٧٢ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة إلى بيان أدلى به فيليب جيرمان، رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة (انظر A/C.4/73/SR.3). وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة أيضا إلى اثنين من مقدمي الالتماسات (انظر A/C.4/72/SR.4).

٧٣ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع قرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (انظر A/C.4/73/SR.9).

جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٤ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ١١٥/٧٣، استنادا إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية (A/73/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه في وقت لاحق.

المرفق

خريطة كاليدونيا الجديدة